



هيئة التشريع والإفتاء القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

القانونية

العدد الثاني - شعبان ١٤٣٥ هـ - يونيو ٢٠١٤

رئيس التحرير

المستشار / عبد الله بن حسن البوعيين
رئيس هيئة التشريع والإفتاء القانوني

هيئة التحرير

المستشارة / معصومة عبد الرسول عيسى
نائب رئيس هيئة التشريع والإفتاء القانوني

المستشار الدكتور / مال الله جعفر الحمادي
مدير ادارة التشريع والجريدة الرسمية

المستشار الدكتور / محمد عبد المجيد اسماعيل
المستشار بهيئة التشريع والإفتاء القانوني

مدير التحرير

المستشار / خالد ابراهيم عبد الغفار
مدير ادارة الإفتاء القانوني والبحوث

المعاونون لمدير التحرير

المستشار المساعد / جواهر عادل العبد الرحمن
مستشار مساعد بادارة التشريع والجريدة الرسمية

المستشار المساعد / الشيخة مريم عبدالوهاب آل
خليفة

مستشار مساعد بادارة الإفتاء القانوني والبحوث

المستشار المساعد / سعود عبدالعزيز المالكي
مستشار مساعد بادارة الإفتاء القانوني والبحوث

المستشار المساعد / نورة عبد الرؤوف البوعيين
مستشار مساعد بادارة التشريع والجريدة الرسمية

المستشار المساعد / أحمد محمد المدوب
مستشار مساعد بادارة الإفتاء القانوني والبحوث

الأستاذة / منيرة محمد المنصور
أخصائي تطبيقات حاسب آلي

القانونية: @qanoniaBH

هيئة التشريع والإفتاء القانوني:

@lloc_bahrain

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
متخصصة في المجال القانوني على
المستوى المحلي والإقليمي والدولي
تصدرها هيئة التشريع والإفتاء
القانوني في مملكة البحرين.

للمراسلات

هيئة التشريع والإفتاء القانوني - مملكة البحرين

ص ب ٧٩٠ - المنطقة الدبلوماسية

هاتف: ١٧٥١ ٨٠٠٠ (٩٧٣)

فاكس: ١٧٥١ ٨٠٠٨ (٩٧٣)

البريد الإلكتروني: qanoniya@legalaffairs.gov.bh

طباعة وتوزيع مطابع الايام التجارية

رقم التسجيل لدى الإدارة العامة للمطبوعات والنشر

هيئة شؤون الإعلام

ISSN 2210-1985

كلمة هيئة التحرير

يسعد هيئة التحرير أن تقدم للقارئ البحريني بالأخص والعربي بشكل أعم العدد الثاني من القانونية بعد أن حقق العدد الأول نجاحاً منقطع النظير لاسيما خلال معرض البحرين الدولي للكتاب ، ووقعت هيئة التشريع والإفتاء القانوني إتفاقية توأمة مع الدورية العلمية الصادرة عن الجمعية الدولية للتشريع بالمملكة المتحدة IALDLARL الأمر الذي يكفل للقانونية إنطلاقة كبيرة وخطوات واسعة في المحافل الدولية.

والقانونية بهذه المثابة وفي إطار التنوع في الطرح الفكري والثقافي القانوني ، الذي كفلته في عددها الأول وفي هذا العدد ، والأعداد التالية بإذن الله تعالى ، فإنها تقدم في هذا العدد الثاني العديد من الأبحاث في مختلف فروع القانون لتكفل التنوع في التخصصات القانونية والتعدد الفكري في شتى فروع القانون ومن كافة الدول والبقاع الجغرافية ، وكذلك وكما تحرص القانونية دائماً على تقديم بحثاً بالغة الانجليزية في موضوع مهم من موضوعات الملكية الفكرية وذلك في إطار من الآليات التشريعية الدولية المتمثلة في المعاهدات الدولية في المسألة محل البحث.

وتقدم القانونية بحثها الأول الذي يتسم بقدر كبير من الرصانة وأصالة المعالجة في تناول للمادة البحثية وهو بعنوان تفسير النص القانوني بين الحرفية والغائية للأستاذ الدكتور / خالد جمال أحمد حسن ، أستاذ القانون المدني المشارك ، كلية الحقوق ، جامعة البحرين. وينقسم هذا البحث الى المبحث الأول الذي يعالج مدلول تفسير النص القانوني لغةً واصطلاحاً ، والمبحث الثاني المتعلق بنطاق التفسير أو مجاله ، والمبحث الثالث وعنوانه موضوع التفسير ، ثم المبحث الرابع ويحلل الأجهزة المعنية بالتفسير ، وأخيراً المبحث الخامس الذي يتناول مذاهب التفسير أو مدارسه ، وأخيراً المبحث السادس المتعلق بوسائل أو طرق التفسير.

ويأتي البحث الثاني بعنوان أركان صحة التشريع للأستاذ الدكتور/ صبري السنوسي ، أستاذ القانون العام بكلية الحقوق ، جامعة القاهرة بمثابة إضافة ملموسة في المجال وفي علم القانون الدستوري حيث يتناول ، أولاً العناصر الشكلية في إصدار التشريع ، وثانياً الأركان الموضوعية في إصدار التشريع.

ويتناول البحث الثالث أحد التخصصات العلمية القانونية الجديدة في عالمنا العربي وهو مجال الملكية الفكرية حيث جاء البحث بعنوان « المصنفات المحمية في التشريعية الخليجية » للأستاذ الدكتور/ أمجد محمد منصور ، عميد كلية الحقوق بجامعة المملكة سابقاً ، وأستاذ القانون المدني المشارك ، حيث ينقسم الى ثلاثة مباحث وهي مفهوم المصنف وشروط حمايته ، والمبحث الثاني أنواع المصنفات المحمية بالنظر الى الفن الذي تتناوله ، والمبحث الثالث أنواع المصنفات المحمية بالنظر الى انفراد أصحابها بابتداعها.

ويتناول البحث الرابع وهو بعنوان حماية المال العام في التشريعات المصرية والبحرينية (دراسة مقارنة)

للدكتور / طارق عبد الحميد توفيق سلام ، أستاذ القانون العام المساعد ، بجامعة المملكة ، مملكة البحرين حيث ينقسم البحث الى المبحث الأول وهو عن مفهوم المال العام وقواعده ، و المبحث الثاني بعنوان الحماية الدستورية للمال العام في التشريعات المصرية والبحرينية ، و المبحث الثالث ويتناول الحماية القانونية للمال العام في التشريعات المصرية والبحرينية.

وأخيراً وليس آخراً يتناول البحث الخامس في البحوث العربية بحثاً حيوياً بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي للباحث الأستاذ /علي فيصل علي ، وهو بعنوان المركز القانوني لوكالات توريد العمالة الأجنبية حيث يتناول المبحث الأول الإطار العام لنشاط توريد العمالة الأجنبية ، ويعالج المبحث الثاني مركز وكالات توريد العمالة الأجنبية في مواجهة صاحب العمل ، و يوضح المبحث الثالث مركز وكالات توريد العمالة الأجنبية في مواجهة العامل الأجنبي.

وفي مجال المتابعات القانونية تقدم القانونية محاضرة للمحامي الأستاذ/ عمر زين ، للأمين العام لاتحاد المحامين العرب ، بالدار البيضاء بالمغرب الشقيقة ، في الدورة الثانية للمكتب الدائم ، بعنوان من أجل سيادة حكم القانون ودور المحامين في تعزيزها وحمايتها ، وتنقسم المحاضرة الى قسمين هما : الأول هو مفاهيم عامة حول سيادة حكم القانون ، والثاني هو دور المحامين في هذا الميدان.

وفي مجال المقالات تعرض القانونية لمقال يتسم بالجدة للأستاذة / جواهر عادل العبدالرحمن ، المستشار المساعد بهيئة التشريع والإفتاء القانوني بعنوان المحكمة العربية لحقوق الإنسان «نحو حماية فعالة لحقوق الإنسان العربي» وتتناول فيه أولاً: حماية حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية وثانياً: ملامح إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وأخيراً تعرض القانونية في القسم الانجليزي بها الى البحث في موضوع مهم من موضوعات الملكية الفكرية وهو مقدم من المستشار الدكتور/ محمد فؤاد الحريري نائب رئيس مجلس الدولة المصري والمستشار القانوني بوزارة المالية بمملكة البحرين ، حيث يتناول متطلبات حماية النماذج الصناعية من منظور دولي مقارن ، ويتناول نظرة عامة على الموقف دولياً ومحلياً ، وينقسم هذا البحث الى قسمين وهما نظرة عامة علي الصعيد الدولي تناقش متطلبات الحماية دولياً ، و ثم المتطلبات اللازمة للحماية وفقاً للمشروع في جمهورية مصر العربية في ضوء قانون الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .

والبحث الأخير يتسم بالجدة والابتكار والمعالجة من منظور دولي مقارن بالإتفاقيات الدولية في المسألة محل البحث.

وهيئة التحرير إذ تختتم عرضها لأبحاث ومقالات العدد الثاني من القانونية بالعربية والانجليزية

فإنها تتمنى للقارئ العربي أن يجد في مختلف فروع المعرفة التي تقدمها القانونية له ما يجد فيه كل فائدة وتمعنه في شتى أنواع التخصص القانوني.

والله ولي التوفيق،،،

هيئة التحرير